تحقيق جودة التعليم العالي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

محمد عطلاوي

جامعة زيان عاشور الجلفة

مقدمة:

يعتبر التعليم العالي أحد الوسائل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا لما يحققه من دور كبير في تحديد مسار النمو حيث صار الاهتمام به بالغ في الأهمية وهذا من خلال الاستغلال الجيد لنوعية مخرجاته، ولكي تكون المخرجات التعليمية ذات كفاءة عالية وقادرة على لعب الأدوار الهامة في المساهمة بالارتقاء في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية.... لابد من أن تكون ذات جودة عالية، ولتحقيق هذا لازم إعادة النظر في منظومة التعليم لاسيما التعليم العالي من خلال تطبيق نظام ضمان الجودة داخل الجامعة. ومن خلال النظر في مواضيع الجودة في الجامعة الجزائرية لاحظنا أن هذه الأخيرة تسعى جاهدة في السنوات الأخيرة من تحقيق الارتقاء والنهوض بمستواها التعليمية بانتهاج سياسات وإصلاحات جديدة قصد بلورة واعتماد الجودة في منظومتها، وفي ظل التطورات السائدة ومن خلال الدخول في عصر العولمة والتطور التكنولوجي ظهر ما يعرف باقتصاد المعرفة صار الاندماج فيه حتمية لا مناص منها، حيث الترابط بين التعليم واقتصاد المعرفة واضح المعالم حيث بنى اقتصاد المعرفة على متغيرات وركائز من أهمها ركيزة التعليم، إضافة ذلك ساهم اقتصاد المعرفة في رفع من مستوى التعليم من خلال عملية التدريب والتأهيل والاستغلال الجيد لمنابع المعرفة والمشاركة بها وتطورها. حيث من خلال هذا الترابط نطرح الإشكالية التالية: ما الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر؟.

وللإجابة على هذا التساؤل فقد قسمنا البحث إلى مجموعة من النقاط أبرزها:

1- مفهوم ومهام التعليم العالي.

2- جودة التعليم العالي وضمانها.

3- مفهوم اقتصاد المعرفة وركائزه.

4- تحقيق جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة.

أولا: الجودة في التعليم العالي

1- مفهوم التعليم العالي:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم العالي على أنه " مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، كالجامعات الحكومية والخاصة، وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى "[1].

يقصد بعبارة تعليم عال جميع أنواع التعليم الجامعي، والمهني والتقني والتربوي الذي يعطى في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات والمعاهد التربوية والتكنولوجية)، حيث يقبل المرشحون في هذا النوع من التعليم بعد إنهاء الدراسة الثانوية، ويحصلون في نهاية دراستهم على درجة علمية معينة، وتشرف وزارة التعليم العالي على هذه المؤسسات حيث تتولى اقتراح السياسة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية العليا، ووضع الخطط لرفع المستويات العلمي وتطوير المناهج[2].

كما جاء في الجريدة الرسمية " يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي[3].

يقصد بالتعليم العالي " كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث (formation à la recherche) التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة[4].

2- مهام ووظائف التعليم العالي:

تتلخص مهام ووظائف التعليم العالي فيما يلي[5]:

1- تأكيد الهوية وتعبئة الإبداع الخاص، وتمييز ملامح الفكر والثقافة الخاصين أمام التحديات التي يفرضها السياق العالمي.

2- تحقيق حاجيات وضرورة المشاركة بمعناها الواسع وتأكيد التمتع بالحريات كاحتياج للإبداع، والمحاسبية والديمقراطية كآليات مجتمعية تضمن كفاية التنظيم المجتمعي.

3- العمل في وسط العولمة، فيس توسيع مجال الاستقلال والحرية والاختيار، وفي تأكيد الندية في التبادل والتنافسية في الأسواق، وفي التصدي لظواهر التدويل.

4- تطوير وتوسيع مفهوم وأساليب التعليم العالي، من خلال استمراره وانتظامه مدى الحياة وامتداده إلى مجالات والمواقع.

5- التطوير المؤسسي المستمر لمنظومة التعليم العالي في ضوء المشاركة، والإبداع في المفهوم والمضمون، وضمانا لتثوير مستمر يختصر فجوة التنمية بيننا وبين الآخرين.

6- ترسيخ التقاليد الجامعية، والمكانة الاجتماعية للعلماء والاهتمام بأثر الاحتياج والطلب، أو الإحباط لدى الأساتذة والطلبة.

7- استجابة المنتج من التعليم الجامعي والفني (التقني) العالي لاحتياجات سوق العمل، وربط الكفاية الخارجية لمنظومة التعليم بالتباري في توسيع قاعدة الموارد وابتكار المشروعات التنموية ودعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

8- العناية بثقافات فئات فرعية في المجتمع ولغاتها لتشارك في تناسق المجتمع والإبداع فيه ودعم ميزته التنافسية.

3- مفهوم جودة التعليم العالي

تحقيق جودة التعليم العالي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

إن جودة التعليم العالي تعني مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، حيث إن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسية والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من اجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ للطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه[6].

تعرف جودة التعليم العالي على أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الاتصالات بالزبائـــن (الطلاب، المجتمع) بهدف إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة (المنظمات)، حيث يركز هذا التعريف على جودة العملية التعليمية، فضلا عن شموله لجوهر العملية التعليمية وهدفها الحاكم الاتجاهات الأداء فيه[7].

تعني جودة التعليم العالي كذالك: " مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة[8].

4- ضمان وضبط الجودة في التعليم العالي

4 – 1 – ضمان الجودة:

ضمان الجودة هو نظام للأنشطة هدفه توفير الضمان، وهو كل الأفعال المخططة أو النظامية الضرورية لتوفير الثقة بأن المنتوج أو الخدمة سيشبع حاجات معينة[9].

ضمان الجودة : " نظام للأنشطة هدفه توفير الضمان بان السيطرة الشاملة على الجودة تجري بصورة فعالة"، وهي " كل الأفعال المخططة أو النظامية الضرورية لتوفير الثقة بان المنتج أو الخدمة سيشبع حاجات معينة[10].

مفهوم ضمان الجودة يرتكز على عناصر رئيسية هي[11]:

1- وضع معايير للمنتج أو الخدمة والمعيار هو عبارة تصف بها المنتج أو الخدمة، وتستعمل كمقياس لمستوى الجودة، والمواصفات للمنتج أو الخدمة قد تتضمن عدة معايير.

2- تنفيذ الإنتاج أو تقديم الخدمة بحيث يتم الحصول على منتج أو خدمة وفق المعايير الموضوعية مسبقا وبشكل منتظم.

3- العمل على تكوين ثقة لدى الزبون أو مستعمل المنتجات والخدمات، وأن ما وعد به سابقا سيتحقق.

4 – 2 – ضبط الجودة في التعليم العالي:

إن ضبط الجودة عملية بعدية بالنسبة للمنتج أو الخدمة، هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي يتبين بعد الفحص والتدقيق أنها ليست بالمستوى المطلوب. وقد يكون هذا الإجراء رفض هذه المنتجات أو الخدمات أو التخلص منها، وقد يتبع ذلك إجراءات لمعرفة أسباب الفشل، وتوصيات للتصحيح، و عرف (j.M.juran) ضبط الجودة بأنها " العملية التنظيمية التي يمكن من خلالها قياس الأداء الفعلي للجودة بالمقارنة مع المعايير أو المواصفات المحددة واتخاذ الإجراءات التصحيحية على هذا التباين أو الانحراف "[12].

ثانيا: اقتصد المعرفة

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، مما يؤكد على أن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي، فاقتصاد المعرفة هو النظام الاقتصادي الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الإنتاج الرئيس والقوة الدافعة الأساسية لتكوين الثروة[13].

قد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه: " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية البشرية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على القطاعات الإنتاجية المختلفة "[14].

يعرف أيضا بأنه: " نظام تعليمي قائم على الوسائل التعليمية والبحث العلمي، لتمكين الأفراد من اكتساب المعرفة وإنتاجها واستخدامها، وهو نظام تربوي هدفه تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، وإنتاجها واستخدامها من اجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية "[15].

يعرف اقتصاد المعرفة بأنه الإنتاج والخدمات على أساس أنشطة كثيفة المعرفة التي تساهم في تسارع الوتيرة الفنية، وكذلك التقدم السريع على حد سواء، ومفتاح مكونات اقتصاد المعرفة يشمل زيادة في الاعتماد على الفكرية وقدرات من التركيز على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لدمج التحسينات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج[16].

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

- يسمح باستخدام التقنية الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية. تلغي فيها حدود المكان والزمان[17].

- ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال الجامح، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل وأحسن وأرقى[18]. .

- المرونة والقدرة العالية على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات المتسارعة. والقدرة العالية على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية جديدة.

- العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، واكتساب المعرفة العالمية وإيجاد المعرفة المحلية، بما يعني تطويع المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي[19].

- هو اقتصاد مفتوح بالكامل فعند اللجوء والدخول إليه لا تعترض وتقف أمامه موانع وحواجز، ويصعب تطبيق القوانين والضرائب والقيود الجمركية وهذا لكون المعرفة متاحة ومتوفرة في أي مكان.

3- ركائز الاقتصاد المعرفي:

أ- الابتكار (البحث والتطوير):

نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

ب- التعليم:

هو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية القدرة على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة[20].

ج- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

د- الحاكيمة الرشيدة:

التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية من اجل زيادة الإنتاج والنمو، وتشمل السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرن وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[21].

ثالثا: مجالات اقتصاد المعرفة في التعليم العالي في الجزائر

1- الجامعة والمعرفة:

إن العلاقة بين الجامعة والمعرفة تظهر في شكل عملية تقوم بدورها على عمليتين أساسيتين وهما [22]:

1- 1 - استهلاك المعارف:

يتمثل استهلاك المعارف في استغلال التراكم العلمي وفق عمليتين:

- إعادة إنتاج لمعرفة علمية جديدة ومتطورة، وذلك عن طريق مقاربات جديدة تتماشى مع تطور المجتمع والساحة العالمية، بصياغة مفاهيم ونظريات جديدة.

- استغلال المعلومات المتوصل إليها وتطبيقها على الميادين المختلفة للمجتمع على شكل تطبيقات علمية.

إن استهلاك المعرفة على شكل سياسة تنموية يشترط بالضرورة توفير مستوى معين من الإنتاج المعرفي، لأن نمو حركة التطور المجتمعي مرهون بمردودية ونوعية الإنتاج العلمي في الجامعة، فأي تأثير على هذه الأخيرة ينعكس على عملية النمو والتطور.

كما يجب على الجامعة إعادة صياغة التراكم المعرفي وفق ما يتطلبه المجتمع آخذة في ذلك بعين الاعتبار خصوصياته بمختلف أبعادها؛ وبعيدة عن التقليد الأعمى والتطبيق المعرفي لما تم إنتاجه في أزمنة مضت وأماكن ومجتمعات مختلفة عن مجتمعنا.

1- 2 - إنتاج المعارف:

إذا تأملنا في النظريات العلمية عبر التسلسل الزمني فإن سوف نلاحظ هناك نوع من التراكم والتطور العلمي . واستغلال هذا التراكم العلمي وتطبيق نتائجه الجديدة يؤثر مباشرة وبطريقة فعالة في العمليات الإنتاجية.

ولهذا فإن إثراء وتوسيع المعرفة وإعداد الوسائل الضرورية والجو الملائم لذلك يعتبر من الضروريات الأساسية للرفع من مستوى الإنتاج المعرفي للأفراد سواءا من حيث الكم أو من حيث الكيف، والتطلع به إلى درجة الاستجابة لما تتطلبه القوى الإنتاجية سواءا على المستوى العلمي أو على المستوى العملي.

منه نقول أن إنتاج المعارف وتنمية القدرات الفكرية للأفراد يساهمان في بلورة وتنمية الطاقات الفكرية والعلمية والعملية للمجتمع.

2- علاقة ودور اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي في الجزائر:

إذا كان اقتصاد المعرفة يعتمد على المعرفة فان نقل المجتمع إلى اقتصاد المعرفة هو في أساسه إحداث نقلة نوعية تربوية، وعندما يقوم النظام التربوي والتعليمي في سياق منظومة المعرفة من الحصول على المعلومات والمعرفة ونشرها، وإنتاج المعرفة وتوظيفها، ونقل المعرفة وسوقها عبر الشبكات فقد تكون اقتصاد المعرفة، وكلما تطور النظام التربوي والتعليمي، شكلا ومضمونا، ووفرت له شتى صدور الدعم ماديا وبشريا، قوى دوره في تناول أبناء المجتمع إعدادا وتأهيلا، وتمكن من تنمية معارفهم ومهارتهم، وفجر طاقاتهم الإبداعية والابتكارية، وتمكن من إنتاج المعرفة ووسع نطاق توظيفها في سياقها الاقتصادي والاجتماعي.

حيث إن تزايد التفجر المعرفي بمناهج وأساليب عملية حديثة، وما يصاحب ذلك نشأة فروع علمية جديدة وقيام تخصصات بينية بين العديد من الفروع، أو ظهور نوع من التكامل بين مختلف العلوم، مما يفرض على نظم التعليم سرعة متابعة التفجر المعرفي ونشره وإنتاج معرفة جديدة، وتوفير القدرة الفكرية، والبنية التحتية، لتوليد المعرفة والتقنية الجديدة[23].

إن الاقتصاد المعرفي يتطلب بذل مجهودات أكبر في عمليتي التدريب والتعليم لأنه بحاجة كبيرة لطاقات بشرية مؤهلة ومتخصصة في مجال المعلومات، وهذا لأجل التوظيف الجيد للمعرفة، ولكي يتحقق هذا لابد من وجود نظام تعليمي قادر على مجابهة هذه التطورات والاستغلال الجيد للتكنولوجيا الحديثة وهذا النظام يجب أن يتمتع بمخرجات لها جودة عالية.

ومنه نستخلص أن التعليم العالي تكمن علاقته باقتصاد المعرفة حيث يوفر اليد العاملة المتخصصة تكون على دراية بالتعامل مع التطور العلمي والتكنولوجي، واستغلال هذا في عملية توليد المعرفة والبروز أكثر من اجل تفعيل عملية الابتكار.

والمخطط التالي يوضح علاقة اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي:

الشكل رقم (11): مخطط يوضح علاقة اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي

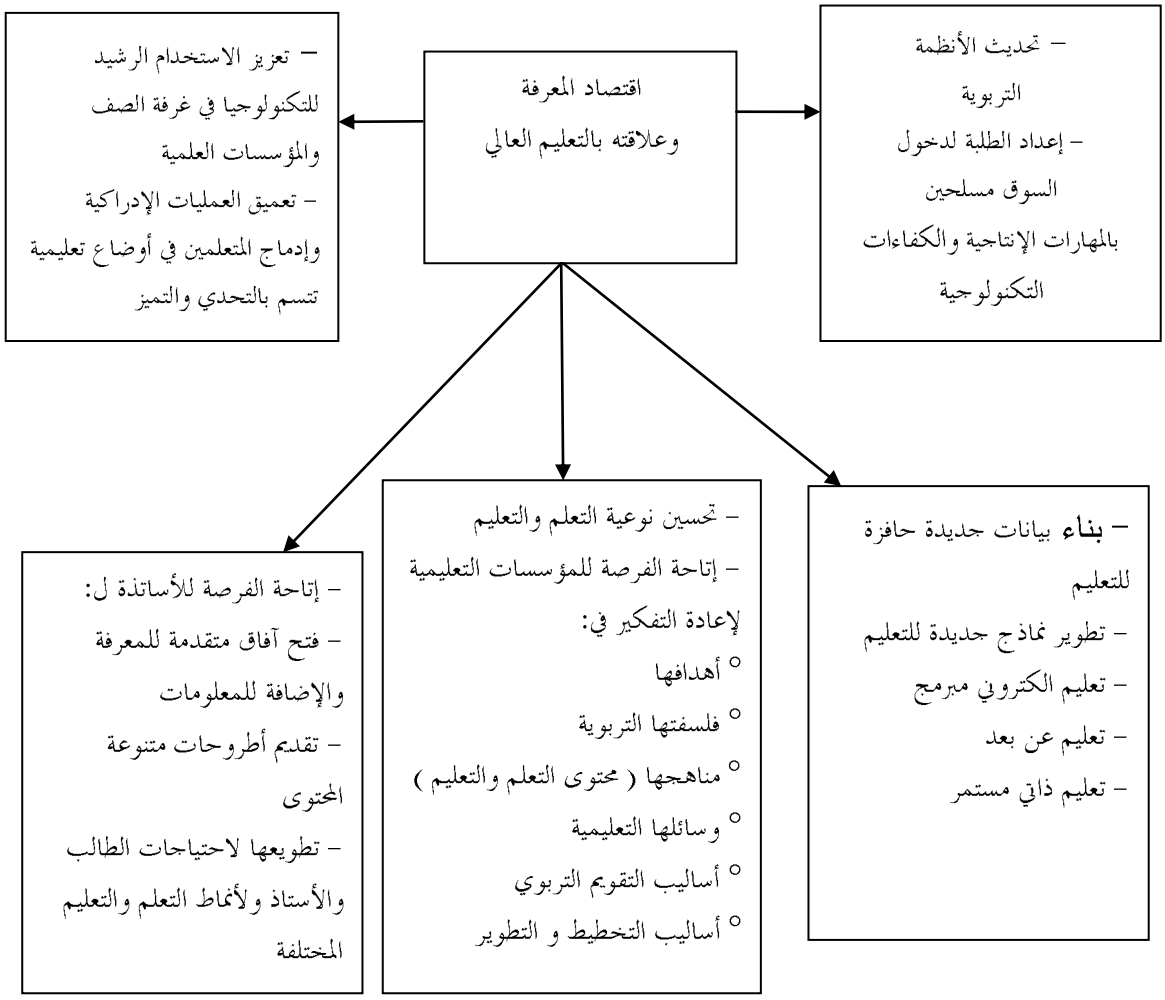

المصدر: جمال عبد الفتاح العساف، أيمن سليمان مزاهرة، التربية والمجتمع المعرفي، دار قنديل للنشر،عمان، الأردن، ط.1، 2011، ص 181.

إن مؤسسات التعليم العالي تلعب أدورا متعددة في الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث الوظائف الاقتصادية للتعليم العالي والتي تتحدد أساسا من خلال اثر تنمية الموارد البشرية، والبحث والتطوير ونشر المعرفة حول الابتكار التكنولوجي، حيث يكمن دورها في دعم خاص لحقول المعرفة. والجامعات أماكن علمية جديدة يتم فيها اكتشاف المبادئ التكنولوجية ثم يتم تحويل الاكتشافات إلى ابتكارات.

حيث أن هناك طرق التي يساهم بها التعليم العالي في استخدام المعرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

- بناء قواعد المعرفة (من خلال البحث).
- إنشاء القدرات (من خلال التعليم والتدريب على البحوث).
- نشر المعرفة (من خلال التفاعل مع المستخدمين للمعرفة).
- الحفاظ على المعرفة التخزين بين الأجيال ونقل المعرفة من خلال التدوين، والمكتبات وقواعد البيانات).

إن مؤسسات التعليم العالي ليست فقط مستودعات المعرفة حيث أنها أيضا تنشط في نشر المعرفة ونقله، حيث يعتبر التعليم العالي وسيلة هامة لتخزين والحفاظ على مخزون المعرفة، ويحدث هذا من خلال نظم التخزين والاسترجاع مثل المكتبات ونقلها إما عن طريق الفم، وقواعد البيانات أو موارد الحوسبة والمؤتمرات[24].

الخاتمة:

إن التعليم العالي في حلقة التنمية الاقتصادية يمثل دورا بارزا في تحديد وإبراز أهم معالم المحددات الخاصة بها وبالتالي مواكبة عصرنة السياسة التعليمية في ظل العولمة ولكي يتحقق هذا لابد من النظر في كيفية الارتقاء به وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية تكون هادفة من أجل تحقيق مبتغى الجودة والاستغلال الأمثل لكافة الوسائل المادية والبشرية المتاحة.

قائمة المصادر والمراجع :

1- احمد عارف ملحم، الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، الجامعة الخليجية مملكة البحرين.

2- الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإستراتجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس، 2005.

4- إنعام محسن حسن زويلف، اثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي – دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية –، جامعة الإسراء الخاصة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، عمان، الأردن، 2002.

5- بلال محمود الوادي، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية في ظل الثورات العربية الدولية ومن منظور حقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر " ربيع الثورات العربية: منظور حقوق الإنسان " جامعة عمان العربية، الأردن، 2011.

6- جعفر عبد اله موسى إدريس وآخرون، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، مجلة امارباك العلمية، المجلد 3، العدد 7، 2012.

7- جمال خليل الخالدي، درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

8- جمال عبد الفتاح العساف، أيمن سليمان مزاهرة، التربية والمجتمع المعرفي، دار قنديل للنشر،عمان، الأردن، ط 1، 2011.

9- جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010.

10- سعيد بن حمد الربيعي، التعليم في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008.

11- سهيل رزق دياب، بحث بعنوان مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، منطقة غزة التعليمية، .www.pdffactory.com.

12- سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007.

13- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الرزاق حميدي، اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة – مع الإشارة لحالة الجزائر –، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحرقات في الدول العربية.

14- مجيد حميدي، تحقيق حول جامعة الجزائر من خلال مردودها والعلاقات بين الحركات الداخلية للطلبة ووضعياتهم في العملية التعليمية، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، ص 118.

15- محسن احمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1، 2001.

عماد أبو الرب وآخرون، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2010.

16- محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، دار الجيل، بيروت، ط.1، 2000.

17- محمد عمر باناجة، أحمد محمد أحمد مقبل، قياس جودة التعليم العالي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة، المؤتمر العلمي الرابع جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، الكتاب الثاني، جامعة عدن، 2010، ص 11.

18- عليان عبد الله الحولي، ضمان الجودة في الجامعات العربية :المفهوم وآليات التطبيق، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم AROQAE، القاهرة، 2012.

19- يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2008.

20- OCDE Rapport, 1999, L'économie fondée sur le savoir, Paris.

21- Paulo Santiago, Tertiary education for the knowledge society volume 2, OECD, 2008, P 73 – 75.

22- Walter W. Powell, kaisa snellman, The Knowledge Economy, Anne. Rev. Sociol. 2004 ,P 201.

الهوامش

[1] سعيد بن حمد الربيعي، التعليم في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 24.

[2] سهيل رزق دياب، بحث بعنوان مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، منطقة غزة التعليمية، www.pdffactory.com.، ص 4.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص 3.

[4] محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، دار الجيل، بيروت، ط 1، 2000، ص 10.

[5] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإستراتجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس، 2005، ص ص 24 – 25.

[6] يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص 135.

[7] جعفر عبد اله موسى إدريس وآخرون، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، مجلة امارابك العلمية، المجلد 3، العدد 7، 2012، ص 41.

[8] محمد عمر باناجة، أحمد محمد أحمد مقبل، قياس جودة التعليم العالي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة، المؤتمر العلمي الرابع جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، الكتاب الثاني، جامعة عدن، 2010، ص 11.

[9] عماد أبو الرب وآخرون، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص 116.

[10] عليان عبد الله الحولي، ضمان الجودة في الجامعات العربية :المفهوم وآليات التطبيق، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم AROQAE، القاهرة، 2012، ص 207.

[11] جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص 112.

[12] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007، ص ص 19 – 20.

[13] إنعام محسن حسن زويلف، أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي – دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية –، جامعة الإسراء الخاصة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، عمان، الأردن، 2002، ص 227.

[14] بلال محمود الوادي، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية في ظل الثورات العربية الدولية ومن منظور حقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ^^ ربيع الثورات العربية: منظور حقوق الإنسان^^ جامعة عمان العربية، الأردن، 2011، ص 10.

[15] جمال خليل الخالدي، درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص 161.

[16] Walter W. Powell, kaisa snellman, The Knowledge Economy, Anne. Rev. Sociol. 2004 ,P 201.

[17] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الرزاق حميدي، اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة – مع الإشارة لحالة الجزائر –، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحرقات في الدول العربية، ص 4.

[18] محسن احمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1، 2001، ص 6.

[19] OCDE Rapport, 1999, L'économie fondée sur le savoir, Paris.

[20] احمد عارف ملحم، الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، الجامعة الخليجية مملكة البحرين، ص 11.

[21] بلال محمود الوادي، مرجع سابق ذكره، ص 11.

[22] مجيد حميدي، تحقيق حول جامعة الجزائر من خلال مردودها والعلاقات بين الحركات الداخلية للطلبة ووضعياتهم في العملية التعليمية، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، ص 118.

[23] احمد عارف ملحم، مرجع سابق ذكره، ص 16 – 17.

[24] Paulo Santiago, Tertiary education for the knowlodge society volume 2, OECD, 2008, P 73 – 75.